الحلقة (١٦)

تحدثنا في الحلقة الماضية عن مسوغات الابتداء بالنكرة، وقلنا أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لكن قد يأتي المبتدأ نكرة، ولا يكون ذلك إلا إذا أفاد إذا حصلت فائدة، وقلنا ربط العلماء هذه الفائدة بمواضع متعددة ومن هذه المواضع والمسوغات

مسوغات الابتداء بالنكرة

المسوغ الأول: أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً متقدماً على المبتدأ

مثل (في الدار رجل) و(عندك كتاب)، هنا المبتدأ نكرة (رجل _ كتاب).

المسوغ الثاني: أن يقع المبتدأ النكرة بعد استفهام.

فالاستفهام سوغ وقوع النكرة مبتدأ

مثل (أ رجل في الدار)، تلحظون رجل: مبتدأ، في الدار: خبر، ما الذي سوغ وقوع المبتدأ نكرة؟ هو أن هذه النكرة مسبوقة باستفهام.

مثال آخر (هل كتاب عندك) كتاب:نكرة الذي سوغ وقوعه نكرة؟ أنه سبق باستفهام وهو (هل).

ومنه قوله تعالى{ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ} إله:مبتدأ نكرة، وقولنا إله يدخل في كل ما يعبد، مع الله: ظرف متعلق بمحذوف خبر، يعني أ إله حاصل أو كائن مع الله، ما الذي سوغ إله نكرة؟ لأنه سبق باستفهام وهو (الهمزة..... وهو استفهام).

المسوغ الثالث: أن يقع المبتدأ النكرة بعد نفي

مثل (ما رجل في الدار) رجل: نكرة وهو مبتدأ، في الدار: خبر، ما الذي صحح وقوع النكرة مبتدأ؟ أنه سبق بنفي وهو (ما).

المسوغ أو الموضع الرابع: أن تكون النكرة الواقعة مبتدأ موصوفة

مثل (نوم مبكر أفضل من سهر)، نوم: مبتدأ، أفضل: خبر، نوم (نكرة)، لماذا صح وقوع هذه النكرة مبتدأ؟ لأنها موصوفة، فالوصف خصص هذه النكرة، وقلنا أن الإفادة تحصل إما (بالعموم أو بالخصوص) إما بتعميم النكرة أو بتخصيص النكرة.

يحصل العموم باستفهام أو النفي، إذا سبقت النكرة باستفهام أو نفي هنا يحصل العموم تكون النكرة عامة.

يحصل التخصيص بالوصف أو الإضافة.

فلذلك نوم: مبتدأ وقع نكرة لأنه خُصِصَ بوصف.

ومنه قوله تعالى {وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ}، الواو:حرف عطف (حسب ما قبلها) اللام: لام

الابتداء عبد: مبتدأ نكرة، خير:خبر، ما الذي صحح وقوع هذه النكرة مبتدأ؟ أنها وصفت عبد، ما صفته؟ عبد مؤمن، إذا كانت النكرة واقعة مبتدأ موصوفة فإنه يجوز الابتداء بها لأنها تكون في هذه الحالة (مخصصة)، نقول (عبد) هو نكرة وقع مبتدأ والذي سوغ وقوعه مبتدأ أنه وصف (بـمؤمن).

الموضع الخامس: أن تكون النكرة الواقعة مبتدأ عاملة

ما المقصود بالعاملة؟ الأصل أن الفعل هو الذي يعمل، ويكون عمله (يرفع أو ينصب أو يجزم أو يجر) والأصل أن يكون العامل فعلا وقد يكون العامل اسما، والمعمول هو الذي وقع عليه العمل، فإذا جاء المبتدأ نكرة فإن من مسوغات الابتداء به هو أن تكون النكرة عاملة فيما بعدها، أي أحدثت عملا فيما بعدها، ففي هذه الحالة يجوز الابتداء بها، وذلك بأن تكون النكرة الواقعة مبتدأ إما أن تكون:

١. **مضافة**، معنى مضافة: أي عملت الجر في المضاف إليه فبهذا تكون عاملة.

مثل (خمس صلوات كتبهن الله)، خمس: مبتدأ نكرة، كتبهن الله: خبر، لماذا صح وقوع المبتدأ نكرة هنا؟ لأن هذه النكرة عاملة، ماذا عملت؟ عملت الجر في المضاف إليه، خمس: مضاف صلوات:مضاف إليه مجرور ب(خمس)، **لأن القول الراجح** أن الذي عمل الجر في المضاف إليه هو المضاف، فإذاً هنا النكرة عملت الجر في المضاف إليه، والإضافة أفادت التخصيص، فأنا خصصت الخمس بأنها صلوات لو قلت (خمس كتبهن الله) خمس ماذا؟ ركعات، سجدات؟ فلما قلت (خمس صلوات) جاء التخصيص بذكر المضاف إليه.

مثل (خمسة كتب قرأتها)، خمسة: مبتدأ نكرة، قرأتها: خبر وهو جملة، ما الذي سوغ وقوع خمسة نكرة مبتدأ؟ لأن هذه النكرة الواقعة مبتدأ عاملة، عملت ماذا؟ **عملت الجر في المضاف إليه** (صلوات، كتب) وأيضا اكتسبت التخصيص، الإضافة أفادت التخصيص.

٢.وإما **عاملة عمل الفعل** كيف؟ بمعنى تُنَزل منزلة الفعل، أي تحل محل الفعل.

مثال ذلك (أمر بمعروف صدقة)، أمر: مبتدأ نكرة، صدقة: خبر، ما الذي سوغ وقوع هذه النكرة مبتدأ؟ أنها عملت عمل الفعل، الجار والمجرور متعلق بالنكرة (أمر)، أمر: عملت بالجار والمجرور فإذا هنا نكرة عاملة، كأنك قلت (أأْمُر بمعروف) فأمر مثل الفعل أأْمُر فهي عملت عمل الفعل.

مثل (قراءة في كتاب الله نافعة)

قراءة: مبتدأ نكرة، نافعة:خبر، ما الذي سوغ وقوع النكرة مبتدأ؟ أنها عملت عمل الفعل، ماذا عملت؟ عملت في الجار والمجرور (في كتاب الله)، كأنك قلت (اقرأ في كتاب الله)، فقراءة عملت عمل الفعل وهو اقرأ، فكلمة (أمر و قراءة) مصدران عاملان عمل الفعل لأنهما بمعنى الفعل، وقد عملا فيما بعدهما وهو الجار والمجرور كما عملا في الفعل في (اقرأ في كتاب الله) أو (أأْمُر بمعروف).

إذاً اختصارا للمسوغ الأخير أن تكون النكرة عاملة:

١: إما أن تكون مضافة

٢: أو أن تكون عاملة عمل الفعل بمعنى أنها مصدر نابت عن الفعل.

ننتقل لقضية أخرى من قضايا المبتدأ والخبر

وهي (حكم الخبر من حيث التقديم والتأخير على المبتدأ) ما حكمه؟

الأصل في الخبر أن يقع متأخر عن المبتدأ، يقول ابن مالك:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا***وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

لماذا الأصل في الخبر أن يؤخر؟ لأنه حكم، والحكم لا يأتي إلا بعد معرفة المحكوم عليه وذكره ومعرفته يصدر الحكم، الخبر: هو حكم والحكم لا يأتي إلا متأخر.

أمر آخر: أن الخبر هو صفة للمبتدأ، والصفة لا تأتي إلا بعد الموصوف، لذلك قال العلماء أن الأصل في الخبر أن يؤخر أن يأتي بعد المبتدأ، إذن الأصل في الخبر أن يقع متأخرا عن المبتدأ لأنه في الأصل وصف للمبتدأ وحكم عليه، ولا يوصف الشيء ولا يحكم عليه إلا بعد ذكره ومعرفته، هذا هو الأصل.

لكن المتتبع لكلام العرب ومنه القرآن الكريم يجد أن للخبر من حيث التقديم والتأخير على المبتدأ ثلاث حالات:

الحالة الأولى (جواز تأخيره وتقديمه): بمعنى رأوا أن الخبر يجوز أن يقدم ويجوز أن يؤخر.

الحالة الثانية (وجوب تأخيره): وجدوا في بعض المواضع يجب تأخير الخبر ولا يجوز تقديمه.

الحالة الثالثة (وجوب تقديمه): وجدوا في بعض المواضع يجب تقديم الخبر ولا يجوز تأخيره.

الحالة الأولى: جواز تقديم الخبر وتأخيره على المبتدأ

متى يكون ذلك؟ إذا لم يوجد مانع في ذلك فالخبر يجوز أن نقدمه ويجوز أن نؤخره لكن نلحظ أن التقديم والتأخير يكون لحكمة بلاغية أو غرض، لكن من حيث المبدأ يجوز تأخيره وتقديمه ما لم يكن هناك مانع، ما المانع؟

والمانع لذلك أن يوجد في الكلام ما يوجب تقديم الخبر أو تأخيره، يعني إذا خلا الكلام من موجبات تقديم الخبر، وخلا من موجبات تأخير الخبر، ففي هذه الحالة يجوز للخبر التقديم والتأخير.

مثل: (في البيت زيد) في البيت: جار ومجرور خبر مقدم، زيد: مبتدأ لأن أصل الكلام (زيد في البيت).

تقديمه هنا واجب أم جائز؟ قال التقديم هنا **جائز** لذلك يصح أن نقول (زيد في البيت)، لماذا جاز التأخير والتقديم؟ لأنه ليس في الكلام ما يوجب التقديم أو يوجب التأخير.

الحالة الثانية: تأخير الخبر وجوباً

يجب تأخير الخبر عن المبتدأ وذلك في مواضع أشهرها:

الموضع الأول: أن يكون الخبر محصوراً، لماذا؟ لأن أي محصور يجب فيه التأخير، فإذا حصر الخبر

يكون حكمه التأخير، **والحصر يكون بـ(إنما، إلا).**

مثال: (وما محمدٌ إلا رسولٌ) محمد: مبتدأ رسول: خبر، هنا يجب تأخير الخبر، لماذا؟ لأن الخبر محصور بـ(إلا)، وكل محصور يجب تأخيره، فلا يصح أن تقول (وما رسول إلا محمد) يجب تأخير الخبر.

مثال: (إنما أنت نذيرٌ) أنت: مبتدأ نذير: خبر.

هنا قاعدة ١: المحصور بـ (إلا) هو الواقع بعدها ٢: المحصور بـ (إنما) هو المتأخر.

(إنما الناس أعداء ما جهلوا)، إنما: أداة حصر حرف مبني لا محل له من الإعراب، إلا: حرف استثناء أو حرف مبني لا محل له من الإعراب، الناس: مبتدأ، أعداء: خبر، والخبر يجب تأخيره لأنه محصور بإنما.

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام

فيلزم من ذلك تأخير الخبر، لأنه إذا وجب تقديم المبتدأ فإنه يلزم منه تأخير الخبر، هناك في كلام العرب أسماء لم يأتِ بها العرب إلا مصدرة أي في بداية الجملة، ومنها (**أسماء الاستفهام**، **أسماء الشرط**، **ما التعجبية**)، **فإذا وقع المبتدأ أحد هذه الأسماء ففي هذه الحالة يجب تأخير الخبر.**

مثال: أسماء الاستفهام (ومن أحسن من الله حكماً؟)

من: مبتدأ وهو اسم استفهام ويجب تقديمه لأنه اسم استفهام، أحسن: خبر، والخبر يجب تأخيره، لماذا؟ لأن المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام.

مثل (من أفضل الطلاب؟)

من: مبتدأ، أفضل: خبر، والخبر يجب تأخيره لأن المبتدأ من أسماء الاستفهام التي لها الصدارة في الكلام، فـــ(أحسن، أفضل) خبران يجب فيهما التأخير، لأن المبتدأ اسم استفهام وهو (من)،

مثال: أسماء الشرط (من يفعل خيراً يجد ثوابه)

من: مبتدأ، يفعل خيرا: خبر، والخبر يجب تأخيره لأن المبتدأ اسم شرط من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام.

مثل (من يتوكل على الله فهو حسبه)

من: مبتدأ وهو اسم شرط، يتوكل على الله: خبر، ويجب تأخيره لأن المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام.

مثال ما التعجبية (ما أحسن زيداً)

ما: مبتدأ نكرة بمعنى (شيء)، أحسن: فعل، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، زيدا: مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول به (خبر المبتدأ)، إذاً وجب تقديم المبتدأ ووجب تأخير الخبر لأن (ما) من الأسماء التي لها الصدارة.